

## تحليل السياسات العامة وصفات ومهارات المحلل السياسي الناجح

أ.م. د محمد علي حمود

maphd2000@gmail.com

جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية / قسم السياسة

### PUBLIC POLICY ANALYSIS AND THE CHARACTERISTICS AND SKILLS OF A SUCCESSFUL POLITICAL ANALYST

Assist. Prof. Dr. Mohammed Ali Hammood

University of Kirkuk / College of Law and Political Science /  
Department of Political

#### المستخلص

تعود أصول تحليل السياسات الى التحليل النظمي الذي يحدده قاموس ( مريام ويبستر Merriam-Webster Dictionary ) بأنه (عملية دراسة إجراء أو عمل ما من اجل تحديد اهدافه وغاياته وانشاء نظم واجراءات تحققها بطريقة فاعلة)، بيد ان تحليل النظم كان يستخدم بشكل اساسي في دراسات الحرب وقضايا الدفاع الوطني في الولايات المتحدة الامريكية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، بعدها برزت دعوات لتحسين هذه الاداة وتحديثها من أجل استخدامها في السياسات الداخلية وتخطيط الموازنة العامة والاهتمام اكثر فاكثر للاعتماد على هذه المنهجية في تحليل العمل الحكومي ومعوقاته، وهكذا ظهرت دراسات تحليل السياسات العامة كميدان مختلف ومتطور وكحاجه سياسية واكاديمية ومجتمعية. إن تحليل السياسات هو وسيلة لفهم أسباب المشاكل واقتراح حلول من خلال السياسات من أجل تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الاهداف، وهو مجموعة من الاساليب والمعايير المعتمدة لتحليل خيارات السياسات الحكومية وترشيد وتطوير الاداء الحكومي بالشكل الذي يحقق فاعلية في مواجهة مشكلات المجتمع.

ان تحليل السياسات العامة وفقاً للأساليب العلمية التي تم تطويرها في افضل الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث في العالم وخاصة الامريكية منها سوف يساهم في فهم السياسات الحكومية بشكل افضل على طريق تمكين هذه السياسات وتطوير فاعليتها في معالجة المشكلات العامة في المجتمع ومنها المجتمعات النامية والعربية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، تحليل، المحلل، الناجح

### ABSTRACT

The origins of public policy analysis go back to systems analysis, which was defined according to the Maryam Webster Dictionary as (the process of studying and analyzing governmental action in order to define its goals and objectives and create systems and procedures that achieve them. However, systems analysis was used in studies of war and national defense issues in. The United States of America since the early seventies, after which there were calls to improve this tool and update it in order to use it in internal policies and planning the public budget, more and more attention to analyzing governmental work, and thus studies of public policy analysis emerged as a different and field and as a political, academic and societal need. Policy analysis is a means of understanding the causes of problems and proposing solutions through policies in order to achieve a specific goal, and it is a set of methods and standards adopted to analyze governmental policy options and rationalize and develop governmental performance in a manner that achieves effectiveness in facing society's problems. The analysis of public policies according to the scientific methods that have been developed in the best universities and centers of studies and research in the world, especially the American institutes, will contribute to a better understanding of governmental policies by enabling these policies and developing their effectiveness in addressing public problems in society.

Keywords: public policy, analysis, analyst, successful

## المقدمة

أدت تجارب علماء السياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الثانية إلى التشكيك في المناهج والطرق التاريخية والوصفية في دراسة وتحليل السياسات على المستوى الداخلي والدولي، وأبرزت فائدة النهج البديل نهج صنع القرار في فهم وتحليل السياسات العامة والخارجية والذي تطور ونما بعد الحرب العالمية الثانية ووسّع نطاق دراسة السياسة وحول الانتباه بعيداً عن التركيز على الحكومة والمؤسسات السياسية إلى التركيز على عمليات صنع القرار وصنع السياسة والتي تشكل بلا شك سلوك الحكومة والمؤسسات السياسية، وهذا ما طور دراسات وادبيات علم السياسة الذي استفاد من المدارس الفكرية الجديدة وخاصة المدرسة السلوكية من أجل تعميم دراسة وتحليل السياسة العامة كمجال متميز في العلوم السياسية.

ينتشر استخدام مصطلح (التحليل السياسي) ومصطلح (تحليل السياسات العامة) في معظم القطاعات الاعلامية والسياسية وحتى الاقتصادية خاصة في الجامعات ومراكز الدراسات الأمريكية وكذلك في باقي دول العالم وان كانت بوتيرة اقل، وهذه مفاهيم على درجة عالية من الاهمية والفاعلية وتعتمد عليها مؤسسات حزبية واقتصادية وسياسية ومدنية من اجل معرفة واقع ومستقبل العمل الحكومي واداء المؤسسات التنفيذية في مختلف قطاعات المجتمع والالية المعتمدة من الحكومة في مواجهة التزايد المستمرة لاحتياجات هذه المجتمعات ومشكلاتها العامة، ومن هنا برزت اهمية هذا البحث الذي تناول التحليل السياسي على وجه العموم وتحليل السياسات العامة خصوصاً كونه ميدان متخصص في دراسة وتحليل الاداء الحكومي ومدى قدرة الحكومة في مواجهة الكثير من المشكلات المجتمعية كالفقر والفساد السياسي والبطالة وتزايد الجريمة وتنامي مشكلة المخدرات والتلوث البيئي والمشكلات الصحية من الضمان الصحي ومواجهة الاوبئة والامراض وتراجع الخدمات الصحية ومشكلات التعليم وتراجع المستوى العلمي وغير ذلك من مشكلات كثيرة وكبيرة تواجه مختلف الحكومات والانظمة السياسية في العالم وبنفس

الوقت تختلف حدثها من بلد الى اخر، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان بلد كالعراق تجاوزت موازناته العامة المائة مليار دولار سنويا ولحد الان يعاني من تراجع الخدمات وغياب الامن وتزايد نسبة الفقر وتنامي البطالة واستشراء الفساد السياسي والاداري وتزايد نسب الجريمة والمخدرات وغيرها كثير رغم كل هذه المليارات التي انفقت ولكن الوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. هنا تبرز اهمية دراسات تحليل السياسات العامة التي تقدم اجابات واضحة على مكامن الخلل والفسل الحكومي واسباب ضعف الاداء الخدمي للحكومات المحلية .

ان الهدف من هذا البحث هو توفير فهم واضح وعلمي لميدان اكاديمي اصبح يأخذ حيز مهم في كليات وجامعات ومراكز دراسات غربية وامريكية على وجه الخصوص، هذا الميدان (تحليل السياسات العامة) ليس مجرد تخصص ينضوي تحت علم السياسة وانما اصبح تخصصاً مهماً مجتمعياً وحكومياً واقتصادياً وتحتاج له كل القطاعات السياسية والحزبية والمدنية والشركات ورجال الاعمال لتفسير سلوكيات الحكومة في مختلف القطاعات وكل هذه الاطراف المهتمة بالتحليل هي تستهدف من وراء ذلك حماية مصالحها من جهة، وعدم الاضرار بهذه المصالح من جهة اخرى.

ينطلق البحث من اشكالية مهمة هي انه رغم اهمية وجدوى دراسات تحليل السياسات العامة الا ان هناك ضعف وعدم وضوح في استخدام مصطلح (تحليل السياسة العامة)، اذ نجد لهذا المصطلح اشكاليات في ادبيات العلوم السياسية والسياسات العامة في بلداننا النامية عموماً وبلداننا العربية على وجه الخصوص. ويمكننا اثاره التساؤلات الاتية كمشكلة بحثية وكالاتي: ما فائدة التحليل في فهم موضوع السياسات العامة؟ وهل هناك خصائص وسمات تميز تخصص تحليل السياسات العامة؟ من هم الفاعلون في عمليات تحليل السياسات العامة؟، واذا كانت هذه التساؤلات هي منطلق البحث فان الاجابة على هذه التساؤلات **يحقق فرضية الدراسة والتي تؤكد على ان الفهم الواضح لماهية مرحلة تحليل السياسات العامة، وتوضيح المراحل الفرعية لهذا التخصص، والفهم الواضح لخصائص المحلل**

السياسي عموماً ومحلل السياسات العامة، والاهتمام بدراسات تحليل السياسة العامة سيؤدي الى تحقيق فهم علمي وواقعي للأداء الحكومي، وستكشف هذه الدراسات عن مواقع الخلل والضعف في عمل النظام السياسي لأي بلد في الحد من المشكلات التي تواجهها مجتمعات هذه البلدان.

إذاً ومن اجل الوصول الى حقيقة دور تحليل السياسات العامة في تقديم رؤية واضحة للعمل الحكومي بالشكل الذي يجعل السياسات العامة اكثر فاعلية دون ان نغفل دور ووظيفة محلل السياسات العامة في اتباع الاسلوب العلمي والواقعي في الكشف عن جزئيات السياسات الحكومية على طريق فهمها فهماً واقعياً، ولعل ابرز المناهج التي يمكن اعتمادها في تحليل هذه الظاهرة هو المنهج التحليلي الذي سنهتم من خلاله بدراسة ميدان (تحليل السياسات العامة) والاليات التي يتبعها هذا التخصص العلمي في الكشف عن اداء النظام السياسي من اجل تمكين صانع السياسة من اتخاذ تدابير اكثر فاعلية وعقلانية في التعامل مع المجتمع.

سينقسم البحث الى محورين اساسيين هما: المحور الاول يتناول طبيعة وخصائص تحليل السياسات العامة والتطرق الى المراحل الفرعية لعلم تحليل السياسات العامة وما هي الاجراءات والوسائل والاليات المتبعة في اجل الوصول الى الفهم الافضل للعمل الحكومي، اما المحور الثاني فيتناول الجانب الاكثر اهمية الا وهو دور محلل السياسات العامة وصفات المحلل السياسي الناجح لما يتطلب هذا الميدان من صفات وخصائص وتقنيات ومهارات يجب ان يتمتع بها المحلل السياسي عموماً ومحلل السياسات العامة على وجه الخصوص.

## المبحث الاول

### طبيعة وخصائص تحليل السياسات العامة

تشمل السياسة العامة اربعة مراحل جوهرية هي الصنع والتنفيذ والتحليل والتقييم،<sup>1</sup> ولكل من هذه المراحل اهمية خاصة وضرورات علمية وسياسية لتواجدها، بل

<sup>1</sup> هناك الكثير من الكتب والبحوث التي تناولت مراحل السياسات العامة ولعل ابرزها السيد عليوة وعبد الكريم درويش: دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، مركز القرار للاستشارات،

يمكن القول ان فاعلية النظام السياسي والحكومات يرتبط بشكل كبير بالمنحى والاهمية التي ترتبط بها هذه المراحل بمعنى هناك علاقة طردية بين فاعلية السياسة العامة وبين اعطاء اهمية لهذه المراحل اكااديمياً وسياسياً، ومع ذلك تعد مرحلة التحليل ذات خصوصية تتبع من كونها تقدم فهما واضحا للطريقة التي تصنع وتنفذ بها السياسات العامة وتمهد الطريق الى مرحلة التقييم لتعطي الحكم النهائي على السياسة الحكومية وفقا لمؤشرات علمية دقيقة وهذا ما يساعد بالدرجة الاولى على ان تكون مرحلة تحليل السياسة العامة مجموعة اجراءات علمية وادارية وسياسية ممنهجة تعمل على تجزئة السياسة الحكومية قيد الدراسة الى عناصرها الرئيسية ومن ثم التركيز على مختلف المفاصل الفرعية للفعل الحكومي من اجل رصده ووصفه وتفسير اجراءاته طريقا لفهم هذه السياسة، واخذت دراسات تحليل السياسة العامة تشق طريقها على المستوى الاكاديمي وعلى مستوى الممارسة والوظيفة من خلال الخصوصية التي تميزت بها عن غيرها من مراحل واجراءات سياسية واصبحت تقدم افكارا لكل اجزاء السياسة العامة والمشكلة التي تعالجها وتقدم هذه الافكار الى المواطن والى صانع القرار لمعرفة جوانب قوة وضعف هذه السياسة ومدى فاعلية الحكومة في مواجهة المشكلة قيد التحليل.<sup>١</sup>

ترى الدكتورة (سلوى شعراوي جمعة) بان نشأة (تحليل السياسات العامة) كعلم تعود إلى العالم هارولد لاسويل H. Lasswel وكتابه (Politics: Who Gets What, When, How) : (السياسات: من، يحصل على ماذا، متى، كيف)،<sup>٢</sup> فمع ظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينيات تزايد الاهتمام بمنهج تحليل النظم في العلوم السياسية (System Analysis) الذي اهتم بتحليل مدخلات ومخرجات النظام

٢٠٠٠، ص١٧٦-١٨٩، جيمس اندرسون: صنع السياسات العامة، ط٥، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٣، ص٢٠-٤٤

YEHEZKEL DROR : PUBLIC POLICYMAKING REXMINED , CHANDLER PUBLISHING COMPANY ,NEW YOURK ,1968 , P16

Thomas Day: Understanding Public policy, Prentice Hall ,U.S, 1978,P4

<sup>١</sup> خيري عبد القوي: دراسة السياسة العامة، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨، ص١٦٩  
<sup>٢</sup> سلوى شعراوي جمعة "تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين" في علي الدين هلال واخرون: تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٩

السياسي، وفي نهاية الستينيات وبداية السبعينيات ظهرت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسات العامة وذكر في مقدمة كتابة هذا انه اصبح من الضروري الاهتمام بتطوير ادوات ومفاهيم جديدة لمعرفة وتحديد تأثير الحكومات وما يمكن ان تحققه من تغيير في مجتمعاتها،<sup>1</sup> ولقد ساعد على هذا التطور تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض والتورط الأمريكي في حرب فيتنام حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات ومهنة محلل السياسات Policy Analyst أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث بدءاً من مؤسسة (Rand Corporation) ومروراً بمعهد (بروكينغز) ومعهد دراسات الشرق الأدنى وحتى وزارتي الخارجية والدفاع ولجان الكونجرس المختلفة،<sup>2</sup> ومن هنا يرى وليم دان William Dumn في كتابة مقدمة في تحليل السياسات العامة "أن الهدف من تحليل السياسات العامة هو توفير أو إنتاج المعلومات اللازمة عن عملية صنع السياسات."<sup>3</sup>

### المطلب الاول

#### جوهر عملية تحليل السياسة العامة

سواء تم اختيار دراسة تحليل السياسة العامة لأسباب علمية أو مهنية أو سياسية، فمن المهم التمييز بين تحليل السياسات والمدافعة عن السياسة، إن شرح أسباب ونتائج وتبرير مختلف السياسات لا يعني وصف السياسات التي يجب على المسؤولين

<sup>1</sup> Harold D. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How, Cleveland publication, New York, 1958, p1-3

<sup>2</sup> انظر بتفصيل اكثر حول تطور نشأة ميدان وبحوث تحليل السياسات العامة وخاصة في البلدان العربية سلوى شعراوي جمعة "تحليل السياسات العامة في القرن الواحد والعشرين" في علي الدين هلال واخرون: تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٩

<sup>3</sup> See William N Dunn Public policy analysis : an introduction, Pearson Prentice Hall, new jersey, 2004.p12

اتباعها، إذ إن معرفة ما تفعله الحكومات وما هي نتائج أفعالها ليس بالضرورة هو نفس ما يقوله الحكام حول سياساتهم وما تحدثه من تغييرات.<sup>١</sup>

تحليل السياسات العامة يتطلب مهارات الخطابة والإقناع والتنظيم والفاعلية، يشجع تحليل السياسات العلماء والباحثين على مهاجمة قضايا السياسة الحرجة من خلال استخدام أدوات التحليل المنهجي.

هناك افتراض ضمني في تحليل السياسات بأن تطوير المعرفة العلمية حول القوى التي تشكل السياسة العامة وعواقب تصميمات السياسة هي في حد ذاتها نشاط مجتمعي وأن مثل هذا التحليل هو شرط أساسي للوصف والدعوة والنشاط البحثي والمنهجي، لذا قد يتم وصف تحليل السياسات بأنه (استجابة فكرية) للمطالبة بأن يصبح علم السياسة أكثر صلة بمشكلات المجتمع، من جهة أخرى يرى عالم السياسة (ثوماس داي) أن تحليل السياسات العامة يتضمن المحاور العلمية الآتية:<sup>٢</sup>

أولاً: الاهتمام أولاً (بالتفسير والشرح أكثر من الاهتمام بالوصف)، هناك رأي يقول بأن فهم السياسة هو شرط مسبق لوصفها بشكل علمي، وأن فهم السياسة يمكن تحقيقه بشكل أفضل من خلال التحليل المنهجي الهادئ أفضل من المجادلة والنقاش بدون رؤية وتحليل منطقي.

ثانياً: البحث الدقيق عن أسباب ونتائج السياسة العامة ويتضمن هذا البحث استخدام المعايير العلمية للاستدلال، وقد تكون التقنيات والأساليب الكمية في معالجة البيانات والمعلومات الكمية المعقدة مفيدة في تحديد استنتاجات صحيحة حول أسباب ونتائج الفعل الحكومي ولكن ليس بالضرورة أن نستخدمها دائماً وفي كل عمليات التحليل.

ثالثاً: محاولة تطوير واختبار مقترحات السياسة العامة وجمع نتائج الدراسة التحليلية، والهدف من ذلك هو تطوير النظريات العامة حول السياسة العامة التي يمكن الاعتماد

<sup>١</sup> حول التمييز بين المدافعة وتحليل السياسة العامة وفقاً لرؤية ثوماس داي

Thomas Dye: Understanding Public Policy , op.cit, p7

<sup>٢</sup> Thomas Dye: Ibid, p٧-8

عليها والتي تنطبق على مختلف الوكالات والاجهزة الحكومية ومجالات السياسة المختلفة.

يقدم التحليل السياسي للباحث المهتم مدخل لمشكلات المجتمع يتميز بالعلمية ووثيق جدا ومترايط مع المجتمع والحكومة مع استخدام المعايير العلمية الدقيقة للحصول على المعلومات والبحث عن الاسباب والنتائج كل هذا سيؤدي الى ان يكون تحليل السياسة العامة اكثر ترابطا مع واقع المشكلة المجتمعية من جهة ومع واقع العمل الحكومي الموجه لحلها من جهة اخرى.

أن تحليل السياسات يهدف الى تقديم رؤية واضحة ومحددة لمشكلات المجتمع وتقديم حلول لكثير منها ومواجهة مطالب وتوفير سياسات فاعلة لمواجهة ازمت واشكاليات مجتمعية مثل (الحرب، والجهل، والجريمة ، وتردي الصحة، والفقر، والانقسام العرقي، وعدم المساواة، ازمة السكن، والتلوث، والزحام، الصعوبات المعيشية، البطالة، الجريمة، المخدرات، تجارة البشر والاعضاء...)، هذه المشكلات تؤثر على كثير من المجتمعات ومنها المجتمعات المتقدمة صناعياً، ووجود هكذا مشكلات وفي كل المجتمعات لا يعني مبرر لفشل الحكومات وليس مبرراً للعجز وترك مطالب المجتمع دون تلبية او تحقيق من الحكومة، فتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا لا بد ان يفرز مشكلات مجتمعية وتطور البلدان قد يؤدي الى تطور وانبثاق مشكلات من نوع اخر بمعنى ان لكل مجتمع مشكلاته الخاصة التي قد يشترك بها مع غيره وقد ينفرد بهذا النوع من المشكلات.

ومن الضروري القول أن السياسات الحكومية مهما كانت فاعلة لا يمكن أن تقضي على كل أو حتى اغلب ازمت ومشكلات المجتمع، فالحكومات مقيدة بالعديد من القوى السياسية والمحددات الاقتصادية والامنية الاجتماعية والتي تفرض قيود على مجمل النشاط الحكومي في مواجهة مطالب المجتمع.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Thomas Dye: Ibid,p<sup>٨</sup>

## المطلب الثاني

### خصائص مرحلة تحليل السياسة العامة

هناك عدة خصائص واعتبارات لا بد من الأخذ بها عند تناول مرحلة تحليل السياسة العامة وهذه الخصائص تقدم رؤية واضحة لما يجب ان تكون عليه عملية التحليل والسياق العلمي والاجراء السياسي والطريقة المنهجية لدراسة السياسة الحكومية المعنية، ومن الضروري القول ان افضل من تناول خصائص مرحلة تحليل السياسات العامة هي مالفين دوبنك Malvin Dubnick وبربارا بارديس Barbara Bardes في كتابهما (Thinking About Public Policy) اذ قدما خمسة خصائص هي:<sup>١</sup>

اولاً: تحليل السياسة العامة هو اجراء تطبيقي: ان مهنة تحليل السياسة العامة تذهب ابعد من كونها مجرد معرفة المعلومات والحقائق عن سياسة ما، ويمكن ان تكون لدينا معلومات حول سياسة ما ولكن هذا لا يعني بالضرورة اننا فهمنا السياسة، فمثلا لدينا معلومات عن مدى الانفاق عن سياسة ما كان تكون الطاقة وتم انفاق ٢٧ مليار دولار وهذه الاموال تم انفاقها على بناء محطات توليد جديدة ولكن كل هذه المعلومات لم توصلنا الى حقيقة هذه السياسة وهل تعبر عن حل مشكلة الطاقة في بلد معين.

لذا فان الفهم الجيد لهذه السياسة يتطلب معالجة المعلومات المتوفرة واثارة اسئلة منطقية تقودنا الى بناء حقائق عن طبيعة هذه السياسة ومكانة المشكلة العامة والاداء الحكومي حيالها.<sup>٢</sup>، والمحلل الجيد هو الذي يتخذ خطوات مهمة على طريق معرفة الحقائق الاساسية لسياسة ما رغم ان كثير من الباحثين والمحللين يتجاهلون دور تحليل المعلومات في تغيير ما نعرفه الى ما نفهمه حول سياسة عامة ما.

ثانياً: استخدام تقنيات حل المشكلة: ان حل المشكلات "هو مسألة اختيار حلول مناسبة أو اختيار الحل النهائي أو اختيار عملية تؤدي إلى هدف معن صريح، وبعبارة أخرى فإن الأمر يتعلق باختيار او(حتى إنشاء) الأدوات والأساليب المناسبة ل يتم

<sup>1</sup> Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Thinking About Public Policy- A Problem-Solving Approach, John Wiley and Sons, New York, 1983, p11-20

<sup>٢</sup> خيرى عبد القوي: دراسة السياسة العامة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤-١٧٥

تطبيقها من أجل الإجابة على الأسئلة التي تثيرها عملية تحليل السياسة العامة، ويلجا كما في التحليل السياسي محللو السياسة العامة الى مجموعة من الادوات القياسية ووجد لأدوات وتقنيات حل المشكلات المتاحة، غالباً ما يواجه الأشخاص الذين يفكرون في السياسات العامة أسئلة جوهرية حيث إن الأدوات والإجراءات غير العلمية تكون غير قادرة من الإجابة عليها، في مثل هذه الظروف يجب أن يكون محلل السياسة قادراً على إنشاء أدوات وتقنيات جديدة لحل المشكلات، أو تكييف الأدوات القديمة مع المواقف المختلفة، وبهذا المعنى فإن تحليل السياسات ليس مجرد مهمة تقنية أو ميكانيكية لأنه يستدعي في كثير من الأحيان الخيال والإبداع لحل المشكلة بل إنه يتطلب الانفتاح والمرونة والدقة وخاصة القدرة على الخروج من الحدود المفاهيمية التقليدية، ان تحليل السياسة العامة هو احد المفاهيم الاساسية لتطوير الاداء الحكومي وكل البلدان المتقدمة والتجارب الناجحة تعتمد في سياساتها العامة على مرحلة التحليل باعتبارها عملية مهمة لمعرفة وادراك وفهم الاداء الحكومي في قطاع معين وفهم الاجراءات الحكومية المتخذة ووضعها في اطار معرفي يكشف بشكل دقيق واقع السياسة العامة واتجاهاتها نحو تحقيق الاهداف التي تم رسمها وعدم الاكتفاء بالمتابعة او المراقبة البرلمانية او الحكومية او الادارية او حتى القضائية والاكتفاء برفع تقارير غير واضحة وغير دقيقة.<sup>1</sup>

ان محلل السياسة العامة يجب ان يكون مبتكراً أو على الأقل يجب أن يكون ناجحاً من خلال فرض تحليل واقعي وعلمي ومبني على حقائق يتم استخلاصها بطريقة علمية لكل البيانات والمعلومات المتاحة، بينما يواجه المحللون أسئلة متزايدة الصعوبة يصبح النجاح مسألة انفتاح ومرونة ونتيجة لمجرد تعلم تطبيق الأدوات المشتركة للتحليل، وهكذا وفي ظل هذه الظروف ليس محلل السياسة (الجيد) بالضرورة هو الشخص الذي يُظهر الكفاءة التقنية في التحليل الكمي أو التحليل الكيفي، من الضروري ان يركز محلل السياسة العامة على مدخل تحليلي مهم الا وهو (مدخل حل

<sup>1</sup> Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Thinking About Public Policy- A Problem-Solving Approach ,pcit,p16-17

المشكلات) وذلك لان السياسة العامة تتكون من جانبين هما (مشكلة عامة+ حل حكومي) وبالتالي من اجل تقديم تصور واضح وفهم علمي لا بد ان يؤخذ هذين الجانبين بالاعتبار من اجل تقديم توصيف دقيق للسياسة العامة قيد الدراسة.<sup>١</sup>

ثالثاً: اسئلة تحليل السياسة العامة (إذا لم تطرح الأسئلة الصحيحة فليس من الممكن الحصول على اجابات صحيحة)، يمكن اعتماد هذه المعادلة كألية علمية لمحللي السياسة العامة ، يبدأ التحليل بالمشكلة العامة وان طبيعة هذه المشكلة وجوانبها وتعريفها وتحديدها يمثل عامل حاسم في اجراءات تحليل السياسات بأكملها، عادة ما تثار مجموعة من الأسئلة حول المشكلات العامة وحول الاجراءات الحكومية مثل: ما هي الخطة الافضل للتأمين الصحي الوطني؟ ما هو تأثير التخفيض الضريبي لمدة ٣ سنوات؟ ماذا سيكون نصيب الفرد من تكاليف الضمان الاجتماعي؟ هل سياسة الرسوم والضرائب تأخذ بعين الاعتبار الطبقات محدودة الدخل؟ أسئلة تحليل السياسة العامة لا تتعامل فقط مع مجموعة متنوعة من الحالات والقضايا الجوهرية ، ولكنها تعكس أيضاً الأنواع المختلفة من الأسئلة التي تظهر معرفة المستقبل وكيف سيكون الوضع لاحقاً. وعادة ما يتم طرح ثلاثة انواع من الاسئلة هي:

- الاسئلة التحليلية وتركز على الوصف والشرح وتقييم نتائج سياسة عامة ما.
- الاسئلة التحكيمية وتتعلق بأسئلة تتم اثارها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً .
- الاسئلة الاستراتيجية وتتعلق بالبحث عن الحلول الافضل وتطور وتختار اليات التعامل مع البدائل المطروحة لحل مشكلة ما.

رابعاً: تحديد النوايا الحكومية حيال المشكلة العامة: تعد هذه النقطة مهمة جدا في اطار تحليل سياسة عامة ما، وذلك لان تعامل الحكومة مع مشكلة مجتمعية تأتي

<sup>١</sup> انظر لتفاصيل اكثر حول هذا المدخل

Willy McCourt: Models of Public Service Reform A Problem-Solving Approach, The World Bank East Asia and the Pacific Region, Poverty Reduction and Economic Management Unit ,April 2013,pp1-3  
[www.researchgate.net/publication/256061530\\_Models\\_of\\_Public\\_Service\\_Reform\\_A\\_Problem-Solving\\_Approach](http://www.researchgate.net/publication/256061530_Models_of_Public_Service_Reform_A_Problem-Solving_Approach)

بأشكال كثيرة منها ما هو رسمي عندما تتعامل معها في اطار وثائق وقرارات وتشريعات، اما التعامل غير رسمي فيكون عن طريق خطابات او ندوات او مجرد تعليقات حول قضية معينة.

**خامساً: تحليل الفعل الحكومي:** ان ما تفعله الحكومة حيال مشكلة ما يمثل الاداء الحكومي، هذا الاداء الذي اصبح في السنوات الاخيرة يلاقي اهتمام الباحثين والمؤسسات الاكاديمية والمنظمات الدولية عند تحليل السياسات العامة لدولة ما. وهناك من يرى ان الافعال الحكومية يمكن ان يتم دراستها وتحليلها بشكل منفصل عن بعضها البعض، بمعنى ان سلوك الحكومة يمكن تشخيصه واختباره بشكل منفرد.<sup>1</sup> محللين سياسات عامة اخرين ركزوا على امكانية تحليل الاحداث والافعال الحكومية ولكن ليس بشكل منفرد وانما بشكل مجموعة اجراءات وافعال وان الاجراءات الحكومية ترتبط فيما بينها وهناك عدة جوانب مشتركة قد تكون بالأهداف او بالأجهزة التنفيذية او حتى بالقرارات والتشريعات.

## المطلب الثاني

### دور المعلومات والنماذج في تحليل السياسات العامة

يهدف التحليل بصورة عامة الى تحديد السبب والنتيجة ووصف وتفسير العلاقة فيما بينهما كأساس لفهم المعالجات الموجهة لحل المشكلات في المجتمع، ويرتبط تحليل السياسات العامة بأساليب علمية متعددة تهدف الى بلورة المعلومات حول الإطار العام للفعل الحكومي وبالتالي فان التحليل ليس مجرد عملية ديناميكية بسيطة بل ان التحليل مرحلة معقدة من الأساليب والأدوات وهو عملية تتطلب قدر كبير من الدقة والذكاء والمرونة، وقد يشتمل تحليل السياسات العامة على ثلاثة انواع رئيسية هي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Ibid.18-19

انظر كذلك حول اهم ابعاد تحليل السياسات العامة الى ما ذهب اليه الدكتور محمد قاسم القريوتي من زحديد البعد الفلسفي القيمي وبعد الاحتياجات او الغاية من تحليل هذه السياسات، للمزيد انظر محمد قاسم القريوتي : رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦، ص ٣١٢

<sup>2</sup> اشار السيد ياسين حول انواع تحليل السياسات العامة واعتبر انها تركز على محور واحد وان تنوعت الا وهو اثار السياسة العامة وبالتالي يكون تحليلا قريبا من اجل توقع هذه الاثار ويكون تحليلا

**النوع الأول:** وهو تحليل سابق لعملية صنع السياسات العامة وهنا يستخدم المنهج التنبؤي في تحليل المتغيرات المؤثرة والقوى المشاركة في صنع السياسات العامة والبدائل المطروحة والمخرجات وفي الأغلب يكون هذه النوع من التحليل معتمد من قبل صناع القرار من اجل تحديد الاتجاه العام للعمل الحكومي قبل التنفيذ .

**النوع الثاني:** يتم من خلال التنفيذ او بعد التطبيق الفعلي للخطط والبرامج التي تهدف الى تحقيق مطالب المجتمع وهذا المستوى من التحليل يرتبط بالمنهج الوصفي في هذا النوع يتم تحليل الصعوبات والمعوقات والعراقيل التي تتعرض لها إجراءات تنفيذ السياسات العامة .

**النوع الثالث:** فهو التحليل الشامل، والشمولية هنا تعني تحليل كل العناصر التي تتعلق بالسياسات العامة ككل على اعتبار ان السياسات العامة عملية ديناميكية تحتاج الى مقارنة مستمرة بين الأهداف والنتائج الواقعية او الإجراءات التي تم تبنيها في عمليات الصنع وتنفيذ السياسات العامة ومن ثم يرتبط هذا التحليل بدراسة المخرجات وانعكاساتها السلبية والايجابية لهذه المخرجات .

**اولا: مكانة المعلومات في تحليل السياسات العامة:** خلال هذه الانواع من التحليل السياسي فان المحلل ليس بالضرورة ان يعالج كم هائل من المعلومات بل المهم هو معالجة البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسة العامة قيد التحليل وبغض النظر عن كم المعلومات، فالمهم هوة استخلاص النتائج من المعلومات المتوفرة وتحقيق فهم واضح لهذه السياسة والمشكلة التي تعالجها وليس فقط توصيفها وشرحها، وبالتالي فمن الضروري ان يتعامل محلل السياسات العامة مع مجاميع من المعلومات يجب ان يحصل عليها للإجابة عن تساؤلاته التحليلية وبنفس الوقت تكون معالجة هذه المجاميع من المعلومات بالدراسة والتحليل هي خلاصة تقرير تحليل السياسة العامة الذي توصل اليها الباحث او المحلل، ان النموذج الفكري الذي يضعه محلل السياسات العامة غالبا

---

بعديا من اجل دراسة النتائج الواقعية للسياسة العامة، انظر السيد ياسين" السياسات العامة-القضايا النظرية والمنهجية" في علي الدين هلال(محرر): تحليل السياسات العامة-قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسات، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص٣

ما يتضمن مجموعة تساؤلات تولد او تجيب معلومات تتعلق بمجمل هذه السياسة لتكون سبيل الباحث في التقييم النهائي لجدوى السياسة العامة، بمعنى ان التساؤلات التي يثيرها محلل السياسة العامة تنطلق من الاطار العام لهذه المعلومات وتؤدي لها ومجموع هذه المعلومات وفقا لرؤية (مالفين دوبنك وبربارا بارديس) والتي يجب ان يتضمنها أي منهج او نموذج تحليلي يتم اختياره للسياسة العامة هي:<sup>1</sup>

**المجموعة الأولى :** حقائق ومعلومات تتعلق بالمشكلة او السياسة العامة بموضوع التحليل وبالتالي فان هذه المعلومات تكون أساسية للتحليل فهم المشكلة وطبيعة البدائل وكل المعلومات المرتبطة بها تكون ضرورية للمحلل السياسي وبالتالي اي خطأ في هذه المعلومات يؤدي الى الإرباك في التحليل اللاحق.

**المجموعة الثانية:** ترتبط بتحديد الأهداف التي تقود الى حل المشكلة وكلما كانت المعلومات دقيقة عن الأهداف كلما أدى ذلك للوضوح في المشكلة والهدف .

**المجموعة الثالثة:** تتعلق بطبيعة البدائل والبديل المطروح لحل المشكلة والمقصود بالبديل هو سياسة حكومية موجهة لإشباع حاجات المجتمع .

**المجموعة الرابعة:** معلومات تتعلق بتقييم البدائل المطروحة وهذه المعلومات يقصد من وراء جمعها الحكم على الأفضلية النسبية بين البدائل اي الحكم على احتمال او احتمالات النجاح هذا البديل في حل المشكلة .

**المجموعة الخامسة:** تتعلق بالإجراءات والتصرفات التي تنفذ السياسات العامة .

**المجموعة السادسة:** معلومات تتعلق بمخرجات السياسة العامة اي التطبيق الفعلي للسياسة ، وهل تم تنفيذ البديل بشكل دقيق

**المجموعة السابعة:** تتعلق بجمع المعلومات حول الآثار والنتائج التي تتركها تطبيق السياسات العامة .

ثانيا: نماذج (مناهج) تحليل السياسات العامة : ان علم السياسة استطاع خلال السنوات الماضية من ان يطور عدة مبادئ ونماذج تساعد في فهم الحياة السياسية

<sup>1</sup> Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Thinking About Public Policy- A Problem-Solving Approach ,opcit,p٥٢-٥٠

والغرض منها هو (تبسيط وتوضيح التفكير حول الحكومة والسياسات، تحديد القوى السياسية الفاعلة في المجتمع، اىصال المعرفة الخاصة بالحياة السياسية، التحقيق المباشر من السياسات العامة، شرح مقترح لأحداث السياسة والنتائج)، هذه النماذج ليست متنافسة في ادراك وفهم سياسة ما بل ان اي منها يمكن ان يكون الافضل في فهمها من خلال كون هذه المناهج تركز على نقاط موزعة على الحياة السياسية وكل منها يساعد في فهم الاشياء المختلفة حول السياسة الحكومية، وعلى الرغم من ان بعض السياسات العامة يمكن فهمها وتفسيرها في اطار احد هذه النماذج او المناهج التحليلية الا ان الكثير من السياسات هي مزيج من التخطيط العقلاني والتدرج في اتخاذ القرارات وفاعلية لجماعات الضغط والمصالح والاداء النخبوي وقوى النظام السياسي والتأثير المؤسسي، لذا وفي اطار تحليل السياسات العامة سيتم مناقشة كل نموذج وكيف يركز على جانب او محور من السياسات العامة.

ولما كانت الغاية من وراء مرحلة التحليل هي تحسين صنع الساسة العامة وتحسين أداء تنفيذ السياسة العامة والكشف عن العناصر السلبية والايجابية في هذه السياسات العامة، كان لا بد ان تعتمد على مناهج واطر فكرية من اجل دراسة وتحليل وشرح وتفسير مجمل الاجراءات الحكومية حيال مشكلة مجتمعية ما من اجل تقديم فهم واضح للتساؤل الرئيس الذي جعله (هارولد لاسويل) محور عملية تحليل السياسة العامة وهذا التساؤل هو (من يفعل ماذا؟ واين؟ ومتى؟)،<sup>١</sup> وعلى مدى العقود السابقة لظهور وتطور ميدان السياسات العامة ظهرت العديد من النماذج والمداخل لتحليل السياسات العامة وذهب البعض الى استخدام نظريات السياسات العامة من اجل تحليل هذه السياسات، فطالما ان وظيفة نظرية السياسة العامة هو توصيف وتحليل وتفسير السياسة الحكومية فأنها تشترك مع مرحلة تحليل السياسة العامة التي تهتم بتوصيف وتفسير السياسة الحكومية من اجل تقديم فهم واضح للسياسات العامة لذا نجد ان كثير من الباحثين

<sup>١</sup> انظر تفاصيل هذه الكتاب وطريقة العالم لاسويل في تحليل السياسات العامة

Harold D. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How, Cleveland publication, New York, 1958

ومحلي السياسات العامة قد لجئوا الى استخدام نظريات النظم ونظرية النخبة ونظرية الجماعات والنظرية التدرجية وغيرها من اجل تحليل مختلف السياسات العامة، ومن هنا يمكن الاشارة الى اهم النماذج المستخدمة في عملية تحليل السياسة العامة علما انه سوف يتم مناقشة نظريات السياسات العامة بشكل تفصيلي بفصل مستقل من هذا الكتاب.

١- النموذج المؤسسي (السياسة العامة كنشاط مؤسسي) هناك تركيز كبير من العلوم السياسية على البنى الحكومية والمؤسسات السياسية اذ مثلت المؤسسات الحكومية المحور الأساسي والتخصصي لعلم السياسية حتى بات علم السياسة يمثل دراسة وتحليل المؤسسات الحكومية، إذ تقوم هذه المؤسسات بتحديد وتنفيذ وتطبيق السياسات العامة سلطويا فأى سياسة لا يمكن ان تكون فاعلة الا عن طريق مؤسسات الدولة فهذه المؤسسات تظفي على السياسات العامة ثلاث سمات جوهرية (الشرعية، العمومية، الالزام).<sup>١</sup>

يحتاج النموذج المؤسسي ليس ان يكون ضيقا او توصيفياً ولكن من الضروري ان يسال عن العلاقة الموجودة بين الترتيبات المؤسساتية وبين محتوى السياسة العامة، بمعنى المؤسسات السياسية للنظام السياسي تكون ذات التأثير المباشر في السياسات وبالتالي فهم هذه المؤسسات سواء كانت فدرالية ام محلية يمكن ان يحقق فهما واضحا لطبيعة السياسة العامة.<sup>٢</sup>

٢- نموذج الجماعات (السياسة باعتبارها صراع وتوازن للجماعات)، وفي اطار هذا النموذج يعمل محلل السياسة العامة على تحديد ورصد ادوار ومصالح مختلف الجماعات حيال سياسة عامة وبالتالي تحليل السياسة الحكومية في

<sup>1</sup> Thomas Dye: Understanding Public Policy , op.cit, p٢٠

<sup>٢</sup> كمال المنوفي " السياسة العامة واداء النظام السياسي" في علي الدين هلال (محرر): تحليل السياسات العامة-قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسات، جامعة القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٦

اطار صراع وتفاهات الجماعات المختلفة من جهة وتفاعلها مع الحكومة (الجماعة غير الرسمية) من اجل اىصال مطالبها وحماية مصالحها.<sup>١</sup>

٣- النموذج النظمي: (السياسة العامة كمخرج واداء للنظام السياسي) وفقا لهذا المنهج ينظر الى السياسات العامة على انها مخرج النظام السياسي، فهي تعبر عن استجابة هذا النظام للقوى المؤثرة في بيئته ويعبر عن هذه القوى بالأغلب التي تقود الى مدخلات البيئة،<sup>٢</sup> ويرتبط هذا المنهج بإثارة مجموعة من التساؤلات على محلل السياسة العامة الاخذ بها من اجل تقديم فهم واضح للفعل الحكومي:

- ما هي الإبعاد المهمة او التغيرات المؤثرة في بلورته احتياجات أفراد المجتمع (مدخلات)؟
- ما هي الخصائص المهمة والصفات المرتبطة بهذا النظام السياسي او ذلك والذي تمكنه من تحويل رغبات المجتمع الى سياسات عامة تحقق هذه الاحتياجات؟
- كيف تؤثر المتغيرات البيئية (المدخلات) آلية التأثير في النظام السياسي؟
- كيف تؤثر خصائص وحماة النظام السياسي في محتوى السياسات العامة؟
- كيف تؤثر السياسات العامة المخرجات في تحقيق احتياجات ومطالب افراد المجتمع؟<sup>٣</sup>

٤- نموذج النخبة (السياسة العامة هي اداء وقيم النخب) على محلل السياسة العامة ان يركز على نقطة مهمة في اطار هذا النموذج الا وهي ان السياسة

<sup>١</sup> Adam A. Anyebe " An Overview of Approaches to the Study of Public Policy ", International Journal of Political Science ,(Volume 4), <http://dx.doi.org/10.20431/2454-9452.0401002>, January 2018, PP 08-17

<sup>٢</sup> جيمس اندرسون: صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص ٣١

<sup>٣</sup> يرى درور ان النموذج النظمي يعاني من مشاكل في تحليل السياسات العامة خاصة مشكلة الاعتماد على الجوانب الكمية وعدم القدرة على التعامل مع القيم غير المتناسقة ارجع للتفاصيل والانتقادات Yehezkel Dror " Policy Analysts: A New Professional Role in Government Service ", Public Administration Review, Vol. 27, No. 3, American Society for Public Administration, (Sep., 1967), pp. 197-

العامة هي اختيار نخبوي، ومن اجل الوصول الى فهم واضح ودقيق للسياسة الحكومية يجب ان يتم تحديد النخب(الحاكمة وغير الحاكمة) ودوارها في تشكيل الراي العام وتقدم اجابات عن تساؤلات السياسة الحكومية وبما يخدم مصالح النخبة ومحاولة اقناع افراد المجتمع بها.<sup>1</sup>

٥- نموذج الرشادة(السياسة العامة كتحقيق لهدف كفوء)، وفي اطار هذا النموذج يعمل الباحث او المحلل السياسي على اعتبار ان السياسة العامة تم صنعها وتنفيذها بطريقة كفؤة وفعالة وهادفة وبهذه الطريقة تعمل على تحقيق عائد مادي ومعنوي لإفراد المجتمع، وهنا يعمل المحلل على اثاره الاسئلة الاتية والاجابة عليها:<sup>2</sup>

- ما هي قيم المجتمع التي تم اخذها بالاعتبار في السياسة العامة؟
- ما هي البدائل الاخرى التي تم طرحها لحل المشكلة المجتمعية؟
- ما هي عوائد المجتمع من كل بديل تم طرحه لحل المشكلة؟
- هل تم اختيار البديل الذي يحقق افضل العوائد في اطار قيم المجتمع؟

٦- نموذج التدرجية(السياسة العامة كإضافة للسياسات السابقة)، يرى هذا النموذج ان السياسة الحكومية هي استمرار للسياسات السابقة مع تعديلات طفيفة وبشكل تدرجي وان السياسات الجديدة التي يتم اعتمادها ما هي الا تكملة للسياسات السابقة وعلى محلل السياسات العامة اذا ما اراد فهماً واضحاً وتفسيراً دقيقاً للسياسة الحكومية ان يدرس ويحلل السياسات الحكومية السابقة في قطاع معين كالتعليم والضرائب والفقر والصحة والمرور والبيئة وغيرها اذا ما اراد فهم السياسة الحكومية الحالية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> كمال المنوفي " السياسة العامة واداء النظام السياسي" في علي الدين هلال(محرر):مصدر سبق ذكره ، ص18

<sup>2</sup> انظر لتفاصيل اكثر حول هذا النموذج وتداخلاته مع نماذج اخرى ومسمياته المتعددة

Adam A. Anyebe" An Overview of Approaches to the Study of Public Policy", opcit , P١٥

<sup>3</sup> انظر حول المنهج التدرجي في صنع السياسات العامة سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر، الجامعة الامريكية، القاهرة، ص٩٤-٩٥

## المبحث الثاني

### محلل السياسات العامة وصفات المحلل السياسي الناجح

يشبه دور محللو السياسات العامة دور الأطباء في بعض النواحي فكلاهما يشخصان المشاكل والعلل ويعملان على ايجاد الحلول لمعالجة تلك المشاكل، وكما يحتاج الأطباء إلى فهم أسباب المرض ومقارنة خيارات العلاج البديلة قبل وصفها، يحدد محللو السياسة أيضا حلولاً لمشاكل السياسة العامة من خلال فحص أسباب هذه المشكلة المجتمعية وأعراضها والعوامل الأخرى ذات الصلة بها ويتم تحديد ومقارنة حلول السياسات المحتملة ، ويتم اختيار بديل من اجل العلاج، فإذا كان التشخيص خاطئاً وتم تحديد المشكلة بطريقة خاطئة أو إذا كان العلاج المقترح غير مناسب فقد يتدهور وضع المريض، مثل الأطباء يحتاج المحللون إلى معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب من أجل إصدار توصيات سياسية سليمة، هناك بالطبع اختلافات مهمة بين المهنتين فغالبًا ما يكون المريض عند الطبيب فردًا، في حين أن محلل السياسة العامة يخدم عادةً مصالح المجتمع بأكمله وبالتالي فإن أهمية وعواقب تحليل السياسات غالباً ما تكون أكثر إثارة واهمية ومخاطر، من جهة اخرى وعلى عكس الأطباء الذين يشخصون المرض ويضعون خطة العلاج وينفذونها، فإن هدف محلي السياسة هو تشخيص مشاكل السياسة العامة وتقديم توصيات سليمة ومحللو السياسة الحكومية لا ينفذون توصياتهم وإنما يقدمون المشورة للسياسيين وكبار موظفي الخدمة المدنية من مدراء ورؤساء دوائر من أجل مساعدتهم على اتخاذ قرارات سياسية أفضل.

ان مشكلة السياسة العامة هي مشكلة تستحق اهتمام الاطراف السياسية في المجتمع والحكومة لأنها تؤثر على المصلحة العامة مثل نظام الرسوم الجمركية والضرائب فهو يؤثر على شريحة كبيرة من السكان، كذلك قضية تلوث الهواء وتلوث الماء ومشكلة البطالة وغيرها، هنا لا يمكن اعتبار هذه المشكلات قابلة للحل من قبل المواطنين الأفراد أو المجموعات الخاصة والصغيرة فهذه مشكلات تمس قطاعات واسعة من المجتمع وتتطلب امكانيات كبيرة وتتطلب صفة الزام وفرض لان الكثير من الحلول

المتبعة لهذا مشكلات قد تؤثر بالسلب على جماعات متضررة كما في تأثير برامج معالجة التلوث على اصحاب المعامل والشركات.

ومن هنا فان عملية واجراءات تحليل السياسات العامة ليس مثل تخطيط السياسة أو البحث الأكاديمي، أو التحقيق الصحفي رغم أن الجميع قد يكون لديهم تركيز مشترك على مشاكل السياسة الا ان الاختلاف موجود على الصعيد الاجرائي وعلى الصعيد الاكاديمي، وعلى سبيل المثال لا تزال العديد من البلدان الاشتراكية السابقة تعمل في وضع تخطيط لسياساتها بشكل مركزي ويحدد نهج التخطيط الأهداف والغايات بعيدة المدى في كثير من الأحيان بغض النظر عن الحقائق السياسية وغيرها من الظروف ذات الصلة، بالمقابل يقدم تحليل السياسات العامة مشاكل وحلولاً محددة لها مع مراعاة السياقات والتحديات والفرص السياسية والاقتصادية وغيرها، وفي حين أن البحث الأكاديمي غالباً ما يحتوي على معلومات ذات صلة بالسياسة ويعمل كمورد لمحللي السياسات فإن الهدف الأساسي (للباحثين الأكاديميين) يميل إلى أن تكون معرفة جديدة في الميدان العلمي المهتم بالسياسة، ولكن على النقيض من ذلك فإن الدراسة التي تتم في عملية تحليل السياسة العامة تكون لها طبيعة تطبيقية أي يتم إجراؤها لعميل معين (منظمة او وزارة او صانع قرار) ويحاول معالجة مشكلة عامة أو تقديم فرصة سياسية فعلية لحل فاعل ومؤثر، اما (الصحفيون) فيقدمون تقارير حول قضايا السياسة والفرص والحلول وهدفهم هو إعلام الجمهور بقضايا ومشكلات السياسة، فهم لا يهتمون دائماً بتوفير تحليل متعمق ومتوازن لمشكلات وحلول السياسة باستخدام معايير شاملة بل بالعكس قد تلجأ وسائل الاعلام احيانا الى التشويه المتعمد لكثير من الحقائق حول السياسات الحكومية بهدف التظليل او الضغط على اعضاء الحكومة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Mahabat Baimyrzaeva: Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How, University of Central Asia, Kyrgyz Republic,2013P1-2

## المطلب الاول

### انواع محلي السياسات العامة

وفقا لطبيعة وعمل المحلل السياسي ومحلل السياسة العامة يمكن تقديم نوعين من المحللين هما (محلل السياسة العامة الحكومي او الرسمي، محلل السياسة العامة غير الحكومي)<sup>١</sup>.

**اولا: محلي السياسة العامة الرسميون:** كان تحليل السياسات الحكومية يتركز بشكل أساسي في مكاتب السلطة التنفيذية أو رئيس الوزراء ومنذ الثمانينيات من القرن الماضي أصبحت مهنة محلل السياسات أكثر رسوخاً واهمية، وتم توظيف المزيد من محلي السياسات المدربين خصيصاً في كليات الدراسات العليا لشغل المناصب السياسية في مختلف الوكالات والمستويات الحكومية والتشريعية كما أصبح تحليل السياسات أكثر بروزاً في الوزارات التنفيذية والحكومة المحلية نظراً لحقيقة أن الحكومات اتجهت الى الإصلاحات اللامركزية التي تفوض سلطة صنع السياسات العامة من المستوى الأعلى من التسلسل الهرمي الحكومي الى الادارات والحكومات المحلية.

تتواجد مناصب محلل السياسات الرسمية عادة في وحدات تحليلية خاصة للحكومة والتي غالباً ما تحمل أسماء "سياسة" أو "تحليل" أو "تخطيط" وتوضع داخل مكاتب الرئيس أو رئيس الوزراء أو الوزارات القيادية مثل المالية والتخطيط.

وتشمل وظيفة محلي السياسات العامة تطوير مقترحات السياسات لمعالجة مشاكل السياسة العامة اذ يمكن لمحلي السياسات العمل بشكل فردي أو كجزء من مجموعة كنقاط اتصال لتنسيق تحليل السياسات في مجالات وبرامج محددة عبر الحكومة

<sup>١</sup> تعد دراسة ماهابات حول وظيفة محلل السياسات العامة من الدراسات النظرية المهمة والتفصيلية ويرى ماهابات بان انواع محلي السياسات العامة يتوزع على نوعين هما محلي السياسات العامة الحكومي ويتوزعون على الادارات الحكومية والمحللين غير الحكوميين وينوزعون على قطاعات حزبية ومهنية واكاديمية وغيرها انظر للتفصيل

Mahabat Baimyrzaeva: Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How, Ibid, p7

وتوفير البحوث والإشراف وتقييم السياسات في مجالات مجتمعية وتزويد متخذي القرار بسياسات ومعلومات تقييم عاجلة وفي الوقت المناسب.<sup>١</sup>

ان محلل السياسة الناجح هو شخص يعمل على تقديم نصيحة بالسياسة الموصى بها ويحل بنجاح المشكلة المستهدفة، فالى جانب وحدات السياسة التنفيذية رفيعة المستوى أصبح تحليل السياسات كممارسة أكثر شيوعاً بين الحكومات فلدى معظم المسؤولين التنفيذيين في الوكالات والحكومات المحلية مكاتب تحليلية صغيرة أو مستشارون يقدمون تقاريرهم بتحلي سياسة عامة ما بشكل مباشر، بينما يعملون أيضاً مع وحدات تحليل السياسة الخاصة بالرئيس أو رئيس الوزراء كما يشارك موظفون حكوميون آخرون في الاجراءات التحليلية مثل محلي الميزانية ومحلي السياسات الاقتصادية ومقيمي البرامج المجتمعية وكذلك الباحثين والإحصائيين في اقسام ولجان تحليل السياسات الحكومية والوزارية.

ويمكن ان تشمل مهمة محلل السياسات العامة الحكومي عدة مهام اساسية هي:<sup>٢</sup>

- تطوير مقترحات حل مشكلة السياسات العامة.
- يمثل محلل السياسة العامة الحكومي نقطة اتصال بين عدة وكالات وادارات من اجل توضيح محاور سياسة عامة ما.
- يوفر محلل السياسات العامة الحكومي معلومات وبيانات حول السياسة العامة قيد التحليل لبقية الاطراف الرسمية وغير الرسمية.
- من جهة اخرى فان محلل السياسة العامة في السلطة التشريعية يأخذ اشكال مختلفة في اللجان البرلمانية والمستشارين الشخصيين للمشرعين، لدى بعض البلدان أيضاً مؤسسات فكرية خاصة تخدم احتياجات الهيئة التشريعية لتحليل سياسات ومشكلات

<sup>١</sup> انظر بشكل مفصل غازي ابو قاعد" وظيفة محلل السياسات العامة في الاردن- دراسة وصفية تقييمية"، في كتاب ، سلوى شعراوي جمعة(محرر)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥٩

<sup>٢</sup> Mahabat Baimyrzaeva: Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How, Ibid, p٧

مجتمعية كما في مكتب الميزانية بالكونجرس الامريكي ومكتب محاسبة الحكومة الذي يساعد المشرعين في الولايات المتحدة على متابعة العمل والاداء الحكومي.<sup>١</sup>

ثانياً: محلي السياسة العامة غير الرسميون: هناك من يرى ان محلي السياسات العامة غير الرسميين هم عدة اطراف ابرزهم:<sup>٢</sup>

- المؤسسات البحثية والفكرية اذ يعمل محللو السياسات العامة خارج الحكومة وخارج المؤسسات الرسمية في الشركات الاستشارية ومراكز الفكر والدراسات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط والخبراء والمؤسسات الاعلامية ومؤسسات الرأي العام وكل هذه المنظمات المتخصصة في أبحاث السياسات يمكن أن يتواجدوا بشكل مستقل أو تحت مظلة المؤسسات البحثية والتعليمية، يقوم خبراء السياسة في مراكز الفكر بتحليل السياسات ويمكنهم التأثير بشكل مباشر على قرارات الحكومة من خلال تقديم المشورة السياسية لمحلي السياسة العامة وصناع القرار كما يحاولون التأثير بشكل غير مباشر على قرارات الحكومة من خلال إشراك الصحافة وتثقيف المواطنين، وتتعاقد بعض الحكومات مع مؤسسات فكرية وبحثية للمشاركة في أبحاث السياسات والتحليل نيابة عنها وغالباً ما يتم تمويل مراكز الفكر من خلال منح من مؤسسات خاصة أو شركات أو مجموعات أو أفراد ويحصل البعض على تمويل من صناديق الاستثمار ورسوم العضوية ورسوم الاستشارات، في حين يُتوقع من مؤسسات الفكر والرأي تقديم مشورة سياسية محايدة مع وضع المصلحة العامة في الاعتبار، إلا أنها التمويل بشكل متزايد من قبل جماعات الضغط وجماعات أخرى ذات أجندات سياسية محددة تؤثر بشكل مباشر على جودة وعلمية وتركيز مشورتها السياسية اذ يحتاج المستفيدين من الاستشارات والمعلومات والنصائح من مراكز الفكر إلى أن يكونوا على دراية بمصداقيته ومكانتهم العلمية والبحثية.

<sup>1</sup> Mahabat Baimyrzaeva: Ibid, p<sup>٨</sup>

<sup>2</sup> Mahabat Baimyrzaeva: Ibid, p<sup>٩</sup>

- مؤسسات المدافعة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية (الجمعيات والنقابات ومجموعات المصالح والجمعيات الخيرية وما إلى ذلك)، وحتى من قبل منظمات القطاع العام المحلية والوطنية ويمكن ممارسة الضغط بشكل مباشر وعبر جماعات الضغط المهنية أو المتطوعة ويتضمن عمل جماعات الضغط إلى جانب الاجتماعات والتحدث إلى المسؤولين، البحث وتحليل المعلومات ذات الصلة والتي يمكن أن تجعلهم مصدراً للمعلومات القيمة والخبرات وغالباً ما يقدم الخبراء (محلي السياسات العامة) الذين يعملون بشكل مستقل أو للمؤسسات الخاصة المشورة في مجال السياسات للحكومة والشركات والقطاع غير الربحي مقابل اجور.
- جماعات الضغط والمصالح وهم أفراد ومنظمات تحاول التأثير على القرارات التي يتخذها المشرعون والمسؤولون في الوكالات الادارية وعلى جميع مستويات الحكومة اذ يمكن ممارسة الضغط من قبل أي شخص في القطاع الخاص (الشركات الكبرى واصحاب الثروات)
- وسائل الاعلام والفضائيات اذ تعمل المؤسسات الاعلامية ومن خلال محلي السياسات العامة العاملين لديها او من خلال استضافتهم من التأثير بشكل كبير في السياسة العامة من خلال اثاره الراي العام حول قضايا ومشكلات مجتمعية مهمة وكذلك تشكيل راي مجتمعي لمعارضة او مناصرة سياسة عامة معينة، واصبح للعمل الاعلامي دور مهم في عمل محلل السياسات العامة بل ان الكثير من المؤسسات المتخصصة بتحليل السياسات العامة تعمل على توظيف وسائل الاتصال من اجل ايصال فهم واضح لمشكلة مجتمعية او لاداء حكومي في قطاع خدمي او مجتمعي معين.
- الخبراء والمتخصصين .
- المواطنين.
- الاطراف المانحة (محلية ودولية).

## المطلب الثاني

### صفات ومهارات محلل السياسة العامة

إذا لم يكن المنهج العلمي العقلاني لحل المشكلات هو الأكثر فائدة في التحليل، فما هو المنهج المفيد إذن؟ وهل ان ترك السياسات العامة بعد صنعها وتنفيذها بدون تحليل علمي وفهم واضح للطريقة والالية التي تبلور بها الفعل الحكومي باتجاه مشكلة ما؟ أحد أسباب الترويج للمنهج العلمي التحليلي هو أنه منطقي وقابل للاتصال وبالتالي يكون سهلاً للتعلم والاستخدام، وليس من الصحيح لنا أن نفترض أن الأساليب العقلانية والتجريبية والتحليلية لا يمكن أن تؤدي إلى حلول مفيدة لمشاكل المجتمع فبدون التحليل العلمي الدقيق سوف يكون البديل أكثر تخبطاً ولا يوجد مقياس لمعرفة الاداء الحكومي وتبقى عملية تقييم الاجراءات الحكومية غير واضحة وغير مفهومه ويمكن ان نتكلم وتحكم عليها بالفشل او النجاح دون أي دليل على ذلك.

**اولاً: صفات المحلل السياسي:** عملية تحليل السياسة العامة بطريقة علمية ومنطقية وتجريبية يتطلب ان يتمتع المحلل السياسي بصفات مهمة كما وردت في كتاب (Thinking About Public Policy) وهي:<sup>١</sup>

١- **عدم التوقع** اذ ان الباحث يكون منحازاً او منكفئاً على نفسه عندما يعتقد بانه يملك الحقيقة كاملةً بينما قد يعرف جزءاً من هذه الحقيقة وليس كلها، مثل هذا الوضع سيحدد بشدة من قدرة المحلل على حل المشكلة وفهمها فمثلاً نجد ان التمسك بالحقائق بالتفسيرات الإيديولوجية والعرقية مثلاً وتسقيطها على تفسير الاجراءات الحكومية سيؤدي الى منع استخدام العديد من الأدوات أو المفاهيم العلمية والبحثية غير مقبولة. مع وجود تفسير وتحليل ايديولوجي وبالمقابل قد يتجاهل المحلل الاعتماد على التقنيات التجريبية البحتة وترك الأنظمة القيمية والاجتماعية والتي توجه قرارات السياسة لذا اصبح من الضروري على المحلل

<sup>١</sup> انظر حول تفاصيل اكثر حول صفات محلل السياسات العامة الى

Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Thinking About Public Policy- A Problem-Solving Approach ,opcit,p٣٠-35

السياسة العامة ان عدم الانزواء على جانب دون الاخر وبالتالي من الضروري ان يعمل الباحث في اطار من الانفتاح على المعلومات ومصادرها ويلجا المحلل الناجح الى استخدام اسلوب (Chunking And Patterning) ويعني التقطيع والنمذجة اذ يعمل الباحث على تصنيف المعلومات الواردة له وفقا لتصنيفات وفقا للمعلومات الواردة فبدلا من ان نتكلم عن التفاح والموز والبرتقال يمكن ان نتكلم عن الفواكه وبدلا ان نتكلم عن دور جماعات الضغط والمجتمع المدني والاحزاب السياسية وقادة الراي والصحافة ووسائل الاتصال كل واحدة منفردة عن الاخرى يمكن ان نتكلم عنها كمؤسسات غير رسمية، اما النمذجة فنقصد فهي وسيلة تكميلية للاداة الاولى ونعني بها وضع المعلومات بشكل حقائق ومفاهيم يمكن من خلالها زيادة قابلية المحلل السياسي على ان يتعامل مع كم هائل من المعلومات ومن مصادر مختلفة وبشكل منهجي وانسيابي يمكننا من خالاله تقديم افضل فهم للسياسة العامة قيد الدراسة.

٢- فهم القيود والحدود النفسية والاجتماعية والوظيفية: هناك الكثير من القيود النفسية والاجتماعية والوظيفية التي تمثل تحدياً لقدرات معالجة المعلومات بنجاح، اذ يواجه محلل السياسة العامة حواجز مفروضة من خلال قيود غير ضرورية، فقد تنتقد بصورة غير علمية الكثير من المؤسسات الصحية وتضغط عليها من خلال نشر او تقديم معلومات غير دقيقة بسبب انك وضعت لنفسك عقدة من هذه المؤسسات الصحية التي فشلت سابقا في علاج والدك او ابنك، وكذلك قد تلجا الى حجب الكثير من الجوانب الايجابية لوزير بسبب ميوله الليبرالية التي تختلف عن توجهاتك الاشتراكية او بالعكس، اما وظيفيا فإننا نجد الكثير من اللجان البرلمانية تتعامل مع الادارات الحكومية بطريقة عدائية بسبب السمة التشريعية لهذه اللجان والتي تفرض عليها في الغالب ايجاد سلبيات واخطاء في العمل الحكومي.

٣- القدرة على اثاره اسئلة محورية: عندما يتمتع محلل السياسة العامة بقدرة بحثية وتعليلية على اثاره التساؤلات المناسبة والتي تعكس حقيقة المحاور التي يرغب المحلل من الوصول لها من اجل الحصول على المعلومات المناسبة

لفهم السياسة العامة، فطرح الاسئلة هو افضل الوسائل للحصول على اجابات وبالتالي الحصول على معلومات تكون ممنهجة ومبوبة مسبقا والمعروف ان الاجابات الجيدة تأتي من الاسئلة الجيدة وهذا يحقق اختصار كبير للوقت والجهد البحثي التحليلي.

٤- **عدم التسرع (تأجيل الحكم):** من الضروري على الباحث ان يتمتع بشيء من

الصبر والحكمة التي تجعل الحكم على السياسة العامة مسالة تحتاج الى مزيد من الوقت والافضل ان يكون الباحث مقتدرا في تقديم الوصف والشرح والتفسير وقيادة القارئ الى الحكم بطريقة علمية هادئة وان يبتعد عن الحكم المتسرع غير المتروي لان هكذا احكام متسرعة عادة ما تترك ورائها العديد من الثغرات والمحاوور التي يجب معالجتها قبل تقديم فهما واضحا للسياسة العامة وهذه تعتبر صفة مهمة يجب على الباحث ومحلل السياسات العامة ان يتصف بها.

٥- **القدرة على استخدام مختلف الاساليب والوسائل وتكرارها واستخدام النماذج**

التحليلية والنظريات والاساليب الكمية والنوعية وتكرار تطبيقها من اجل تحقيق نتائج مهمة في شرح وتفسير وفهم السياسة العامة، وهكذا قدرات تتطلب ان يكون للمحلل السياسي قدرة علمية وبحثية ومنهجية تمكنه من الانتقال بين هذه الاساليب والوسائل.

٦- **القدرة على التشكيك** وتعد هذه الصفة مهم جدا بالنسبة لمحلل السياسات العامة

فقبول المعلومات المقدمة على حالها وقبول الحقائق المقدمة من مختلف الاطراف الحكومية او التشريعية يجب ان لا يكون بمثابة ثوابت يأخذها المحلل ويبني عليه تفسيره وفهمه للسياسة العامة بل على العكس ان التحليل الجيد والمحلل المتميز هو الذي يجعل من التشكيك بكل شيء نقطة اساسية في عمله البحثي وهذا لا يعني ان التشكيك يعني الرفض ولكن لكل نقطة مفصلية في السياسة العامة نحتاج الى تثبت منها.

ثانياً: مهارات محلل السياسات العامة: هناك من يرى ان محلل السياسة العامة الناجح هو الذي يمتلك المهارات الاتية:<sup>1</sup>

١- **مهارات التحليل المالي:** ان القدرة على التفكير المالي في السياسة أمر مهم، ويتطلب محلل السياسات الجيد فك رموز الميزانيات الحكومية والبيانات المالية ، والتي تختلف بشكل كبير عن العمليات المالية في القطاع الخاص.

٢- **المتابعة البحثية:** بمجرد أن تقوم بفك شفرة مصدر التمويل وبقية التحركات المالية والانفاق سيكون من المهم ان تفهم تأثيرها نظراً لأن الحكومات غالباً ما تقيس البرامج من خلال المدخلات وليس المخرجات، هنا يجب أن يكون محلل السياسات العامة قادراً على فهم الأدبيات والبحوث المتخصصة في المجالات الأكاديمية.لما لها من اهمية في تقديم وجهات نظر متعددة.

٣- **جداول البيانات:** في معظم مجالات السياسة، يحتاج محلل السياسة العامة إلى إتقان تفسير مصادر البيانات والقدرة على إجراء العمليات الحسابية وإنشاء جداول أو رسوم بيانية جديدة، اذ اصبح التقديم المرئي للبيانات أداة توضيحية مهمة للغاية سواء كان في المؤتمرات او المجالات او عن طريق مواقع الانترنت.

٤- **مهارة الكتابة:** ان الطريقة الأكثر شيوعاً لتوصيل الأفكار هي الكلمات سواءً كان ذلك عبر (١٤٠ حرفاً) على Twitter أو منشور على Facebook أو مقال رأي أو ورقة بحثية أو كتاب، اذ يحتاج محلل السياسة العامة إلى الكتابة والاختذ بعين الاعتبار معرفة الجمهور والطريقة والوسيلة الافضل لاستخدام الكتابات ومدى تأثيرها.

<sup>1</sup> رؤية جديدة حول المهارات المعاصرة لمحلل السياسات العامة انظر

By: Joe Coletti "Qualities of the Best Policy Analysts" ,  
America's Future Foundation, <https://americasfuture.org/qualities-of-the-best-policy-analysts/>

- ٥- القدرة على التكلم والاقناع: تعد طريقة التكلم وطرح الافكار من اهم مهارات المحلل السياسي عموماً ومحلل السياسة العامة على وجه الخصوص، فكثيراً من الافكار قد لا يمكن ايصالها بالشكل المطلوب من قبل الباحث او المحلل وذلك لان طريقة التحدث مهمة جدا خاصة عند عرض نتائج الدراسة سواءً في ندوة تخصصية او في مؤتمر او في جلسة استماع او حتى في استضافة في القنوات الفضائية، يجب على المحلل ان يتمتع بقدرة كبيرة من الاقناع وايصال المعلومة الجيدة في الوقت المناسب.
- ٦- المرونة: تعد من اهم خصائص محلل السياسة العامة الناجح اذ يجب أن يكون محللو السياسة قادرين على تبديل الاساليب والطرق وتكييف أولوياتهم والاستجابة السريعة لتقلبات الوضع بما ينسجم مع تحقيق الغاية من التحليل الا وهو الوصول لمعلومات تفسيرية لفهم السياسة العامة.
- ٧- إدارة الوقت: يجب على محلل السياسة العامة ان يدرك تماما انه اما تحدي اسمه الوقت، فلا يوجد أي مهتم بالسياسة العامة ان ينتظر لوقت مفتوح لمعرفة السياسة العامة ولكن المطلوب من الباحث او المحلل ان يتعامل مع الوقت بطريقة علمية والقدرة على إدارة فترة اعداد التحليل وتقسيمها بشكل متوازن وصحيح وترتيب اولويات التحليل السياسي ومعرفة ما هو المهم. وما هو الالهم وما يمكن تأجيله وما يمكن البدء به، وخطط لما هو غير متوقع ، ويجب تتبع المواعيد والمقابلات وتحديد الاوقات المهمة كالمقابلات والزيارات وتقديم اوراق العمل وتحديد موعد تقديم التقرير النهائي للتحليل، وبالفعل مهارة ادارة الوقت تعد من اصعب واهم المهارات الواجب توفرها في محلل السياسات العامة.
- ٨- الحس السياسي: فمن المهم أن نفهم ما الذي يحدث سياسيا ونفس الوقت يحتاج محلل السياسة العامة ان يكون قادرا على تشخيص وتحديد البيئة السياسية والعملية التي انتجت هذه السياسة.

## الخاتمة

إذا كان علم السياسة يهتم بدراسة وتحليل الظواهر السياسية، فإن ميدان (تحليل السياسات العامة) علم تخصص بدراسة وتحليل الاداء الحكومي وكل ما يتعلق به في المجتمع، ومن خلال ما تم طرحه في المحاور السابقة فإن تحليل السياسات العامة هو حقل متعدد التخصصات لدراسة وتحليل السلوكيات الحكومية الموجهة لحل مشكلات المجتمع ، ويعد هذا التخصص شديدة الترابط والتداخل مع تخصصات أخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والادارة العامة والقانون وغيرها، ولعل هذا ما يميزه عن غيره من العلوم السياسية الاخرى.

ويمكن بشكل مختصر القول بان تخصص تحليل السياسات العامة هو:

- يمكن اعتبار ان تراجع السياسات العامة في البلدان النامية ومنها العراق هو تراجع هذا التخصص خاصة وان الارتجالية والتخبط وعدم التخطيط هي خصائص السياسات العامة في هذه البلدان.
- ان تحليل السياسات العامة هو علم تطبيقي اجرائي يعتمد على اليات ومعلومات وبيانات واقعية يتم جمعها من واقع العمل الحكومي وبالتالي يمثل هذا العلم رؤية واقعية تحليلية لما تكون عليه السياسة الحكومية وليس رؤية مثالية تعكس وجهة نظر صانع السياسات العامة.
- ان تحليل السياسات العامة وفقاً للأساليب العلمية التي تم تطويرها في افضل الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث في العالم وخاصة الامريكية منها سوف يساهم في فهم السياسات الحكومية بشكل افضل على طريق تمكين هذه السياسات وتطوير فاعليتها في معالجة المشكلات العامة في المجتمع ومنها المجتمعات النامية والعربية على وجه الخصوص.
- لا يزال محلل السياسات العامة كمهنة وتخصص يعاني من تراجع الدور الذي يضطلع به رغم الاهمية التي يقدمها المحلل السياسي في الكشف عن مكامن الخلل والضعف في العمل الحكومي ولعل ذلك الخلل يرجع الى ضعف الاليات والوسائل والتقنيات المتبعة من قبل الكثيرين من محلي السياسات والذي

انعكس بشكل سلبي على جدوى دراسات تحليل العمل الحكومي عامةً وعلى دور محلل السياسات العامة على وجه الخصوص.

- يجب على محلل السياسات العامة ان يتمتع بخبرة ومهارات علمية واكاديمية واحصائية وغيرها اذا ما اراد ان تكون دراساته وتحليلاته موضع اهتمام، وعلى اقسام وكليات العلوم السياسية ان تولي اهتماماً اكبر لهذا التخصص لما يمثله من اضافة فكرية وعلمية مهمة يمكن ان تلعب دور مهم في تقديم فهماً واضحاً للمجتمع ولصانع القرار حول العمل الحكومي واداء النظام السياسي ككل.

#### المصادر

#### الكتب العربية:

- خيربي عبد القوي: دراسة السياسة العامة، ط١، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٨.
- سلوى شعراوي جمعة: صنع السياسات البيئية في مصر، الجامعة الامريكية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- علي الدين هلال(محرر): تحليل السياسات العامة-قضايا نظرية ومنهجية، مركز البحوث والدراسات السياسات، جامعة القاهرة، ١٩٨٨.
- علي الدين هلال واخرون: تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
- محمد قاسم القريوتي : رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- السيد عليوة وعبد الكريم درويش: دراسات في السياسات العامة وصنع القرار، مركز القرار للاستشارات، ٢٠٠٠.
- جيمس اندرسون: صنع السياسات العامة، ط٥، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٣.

#### BOOKS:

- Harold D. Lasswell, Politics: Who Gets What, When, How, Cleveland publication, New York, 1958.
- Melvin Dubnick, Barbara Bardes: Thinking About Public Policy- A Problem-Solving Approach ,John Wiley and Sons, New York, 1983.
- Mahabat Baimyrzaeva: Policy Analysis as a Profession in Government: Who Does What and How, University of Central Asia, Kyrgyz Republic,2013.
- Thomas Day: Understanding Public policy, Prentice Hall ,U.S, 1978
- William N Dunn Public policy analysis : an introduction, Pearson Prentice Hall, new jersey, 2004.

- Yehezkel Dror ” Policy Analysts: A New Professional Role in Government Service ”, Public Administration Review, Vol. 27, No. 3, American Society for Public Administration, (Sep., 1967).

INTERNET:

- Adam A. Anyebe" An Overview of Approaches to the Study of Public Policy ", International Journal of Political Science ,(Volume 4), <http://dx.doi.org/10.20431/2454-9452.0401002>, January 2018.
- Joe Coletti "Qualities of the Best Policy Analysts ‘ "America’s Future Foundation,<https://americasfuture.org/qualities-of-the-best-policy-analysts/>
- Willy McCourt: Models of Public Service Reform A Problem-Solving Approach, The World Bank East Asia and the Pacific Region, Poverty Reduction and Economic Management Unit ,April 2013,pp1-3 [https://www.researchgate.net/publication/256061530\\_Models\\_of\\_Public\\_Service\\_Reform\\_A\\_Problem-Solving\\_Approach](https://www.researchgate.net/publication/256061530_Models_of_Public_Service_Reform_A_Problem-Solving_Approach)

